

# مجلس الوزراء يدمج شركتي الاستيراد والتصدير مع المعارض برأس مال (٦٠) مليون دينار



بغداد / المدى  
أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ أن مجلس الوزراء قرر الموافقة على مقترح وزارة التجارة بدمج الشركة العامة للاستيراد والتصدير مع المعارض العراقية لتكوين اسم الشركة الجديد (الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية) ورأس مالها يبلغ (٦٠) مليون دينار على أن تسحب حقوق والالتزامات الشركتين المندمجتين وتتحول إلى الشركة الجديدة وذلك استناداً إلى أحكام المادة (٣١) من قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ المعدل وأن ينشر قرار الدمج في الجريدة الرسمية وفي النشرة التي تصدرها دائرة تسجيل الشركات. وأوضح الدباغ أن الموافقة على دمج الشركة العامة للاستيراد والتصدير مع الشركة العامة للمعارض العراقية تأتي ضمن حرص الحكومة على النهوض بقطاع التجارة ودعم الاقتصاد الوطني وتحسين بيئة العمل في السوق بالإضافة إلى وجود شركات عامة ذات رأس مال متميز يمكنها إدارة جميع العمليات الخاصة بالاستيراد والتصدير والخدمات التجارية الأخرى كي يأخذ العراق مكانته الحقيقية في الاقتصاد العالمي حيث تأسست الشركة العامة للمعارض العراقية في عام ١٩٥٩ تحت إسم مصلحة المعارض العراقية بموجب قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٥٩ وأرتبطت بوزارة الاقتصاد حينئذ وفي عام ١٩٨٨ دمجت مع الاستيراد والتصدير تحت مسمى الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية وأعيد فك ارتباطها عام ١٩٩٥ وأعيدت تسميتها فيما بعد الشركة العامة للمعارض العراقية وتم تسجيلها إستناداً إلى أحكام المادة (٦) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وبرأس مال مدفوع قدره (٣٠) مليون دينار أما الشركة العامة للاستيراد والتصدير فقد تم تأسيسها على مبدأ التمويل الذاتي لميزانيتها وبلغ رأسمالها الأسمي

(٣٠) مليون دينار عراقي وقد تغير أسماها المعنوي عدة مرات وآخر أسم عند نشر بيان تأسيسها هو الشركة العامة للإستيراد والتصدير. وبين الدباغ أن وزارة التجارة قد طلبت دمج الشركتين إستناداً لأحكام المادة (٣١) من قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ المعدل وذلك لتشابه نشاطها علماً أنه قد سبق حل الشركة العامة للإستيراد والتصدير

بإمر وزاري وأستحدث قسم يقوم بأعمال الإستيراد والتصدير والذي حل مؤخراً بالشركة العامة للمعارض العراقية ويذكر أن أمر حل الشركة العامة للإستيراد والتصدير غير قانوني إذ حدد قانون الشركات المذكور إجراءات تصفية الشركة بشكل قانوني والتي لم تتبعها وزارة التجارة وأيدت وزارة المالية دمج الشركتين ونكرت أن قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ المعدل لم يخول الوزير المختص صلاحية حل الشركة العامة أو تحويلها إلى قسم وإنما حدد إجراءات دمج الشركات العامة أو تحويلها إلى شركة مساهمة أو تصفيها وحسب الإجراءات المحددة بموجب القانون المذكور وأن دمج الشركة العامة للمعارض العراقية مع الشركة العامة للإستيراد والتصدير بشركة واحدة

## ندوة لمناقشة مشروع خريطة العراق الاستثمارية في بابل

بابل / اقبال محمد  
اقامت هيئة الاستثمار الوطني ندوة في محافظة بابل لمناقشة مشروع خريطة العراق الاستثمارية الذي تنفذه شركة (سما الجمال) للاستشارات الاقتصادية بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة لتطوير القطاع الصناعي الخاص. وقال رئيس هيئة استثمار محافظة كربلاء الدكتور جلال الهاشمي: ان هذا المشروع تم اطلاقه من قبل هيئة الاستثمار الوطنية وبالتعاون مع الامم المتحدة لاهميته الاستراتيجية للاقتصاد العراقي حيث سيكون القاعد الأساسية للاستثمار في البلد وبموجبه ستستفيد الشركات الاستثمارية كل حسب اختصاصها، مضيفاً: ان الفترة السابقة اتسمت بوضع خرائط استثمارية دون التنسيق مع جميع الجهات ما ادّى الى الازدواجية والتقاطع في العديد من المشاريع الاستثمارية، لذا دعت الضرورة الى اطلاق هذا المشروع باعتباره جزءاً من التنمية المستدامة للاقتصاد العراقي. من جانبه بين عباس الطائي نائب رئيس هيئة

## العراق يطرح عروضاً لتطوير ثلاثة حقول غاز

ديبي / (اف ب)  
نقلت نشرة مبدل ايست ايكونوميك سورفي (ميس) المتخصصة عن مسؤول حكومي قوله: ان العراق يستعد لطرح استرجاعات عروض لتطوير ثلاثة حقول غاز. وقال المدير العام لوزارة النفط لشؤون العقود والتراخيص عبد المهدي العميدي للنشرة في عددها ليوم الاثنين "لقد قررنا الاسبوع الماضي اطلاق ثالث جولة (من استرجاعات العروض) وهذه المرة من اجل الغاز". لكنه اضاف "لا نزال في مراحل التخطيط الاولى ولم يتحدد اي موعد بعد". وفي ختام جولتين اوليين، وقع العراق العام الماضي على اتفاقات مع كبريات الشركات النفطية لتطوير عشرة حقول نفطية وزيادة قدرتها الانتاجية الى ١٢ مليون برميل في اليوم في ٢٠١٧ مقابل ٢.٥ مليون برميل في اليوم حالياً. وحقول الغاز الثلاثة تحتوي مجتمعة على احتياطات ثابتة قدرها ٧٥٠٠ مليار قدم مكعب (٢.١ مليار متر مكعب). وتقع في محافظات الانبار (غرب)، ٤٥٠٠ مليار قدم مكعب) وديالى (شمال بغداد، ثلاثة الاف مليار قدم مكعب) والبصرة (جنوب، ٦٠ مليار قدم مكعب).

## م / إعلان مزايادة

يعلن المجلس الأعلى للإعمار عن إجراء مزايادة علنية لبيع المواد الناتجة من إعادة تأهيل قصري الزقورة والإيمان وحسب التفاصيل والكميات المبينة أدناه وحسب أحكام قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٣٢ لسنة ٨٦) وذلك بتمام الساعة الثانية عشرة من يوم الخميس الموافق ٢٩/٤/٢٠١٠ فعلى السادة الراغبين في المشاركة في المزايادة الحضور في موقع عمل المشروع الكائن في المنطقة الدولية مستصحبين معهم التأمينات القانونية البالغة (٢٪) من القيمة التقديرية للمواد أعلاه ويتحمل من ترسو عليه المزايادة أجور نشر الإعلان. لمزيد من المعلومات الاتصال على الرقم ٠٧٩٠١٧٤٩٣٣٨

**التفاصيل:**

ت	الوصف	الوحدة	الكمية
قصر الزقورة			
١	أنابيب حديدية متنوعة (كاربون سنبل ، دكتايل، أهين)	طن	١٠٠٠
٢	منظومة تبريد (جلر)	عدد	٣
٣	منظومة تسخين (بويلر)	عدد	٢
٤	قابلو كهرباء مختلف الأحجام والأطوال	م	٢٥٠
٥	حديد مقاطع (شكل U، L، T) مختلف الأحجام والأطوال	طن	١٥
٦	حديد تسليح مختلف الاقطار والاطوال	طن	١٠
٧	سكرب متنوع (دكتات، دافعات هواء، رادياترات، صناديق منظومة أطفال، حريق بوردات، بدالات، تري كيبل، كيبيلات، حديد زاوية، أنابيب حديدية مغلونة)	٣م	٢٠٠٠٠
٨	أنقاض بناء	٣م	١٠٠٠
قصر الإيمان			
١	حديد تسليح مختلف الاقطار والاطوال	طن	٢٥
٢	انقاض بناء +سكرب	٣م	٣٠٠٠٠

## محافظة ذي قار يستقبل وفداً يمثل ٤٠ شركة استثمارية إيرانية

الناصرية / وكالات  
وقعت محافظة ذي قار مع وفد استثماري يمثل ٤٠ شركة استثمارية إيرانية تعمل في مجالات الإنشاءات والكهرباء والنفط مذكرة تفاهم لتنفيذ مشاريع تخصصية. وقال محافظ ذي قار طالب الحسن: استقبلنا بحضور هيئة استثمار ذي قار وتجار من المحافظة وفدا يضم ممثلين عن ٤٠ شركة استثمارية إيرانية تعمل في مجالات الإنشاءات والبناء والكهرباء والنفط والزراعة، ابدت رغبتها في اقامة مشاريع استثمارية بالمحافظة. وأضاف: سنوفر مستلزمات انجاح تنفيذ المشاريع كافة، وسنعمل على تقديم التسهيلات اللازمة لكل شركات الاستثمار الراغبة بالعمل في ذي قار، لافتاً الى ان اللقاء حضره ممثلون عن هيئة استثمار ذي قار ورجال اعمال بالمحافظة فضلا عن رئيس غرفة التجارة. في غضون ذلك وصل السفير الفرنسي في بغداد برفقة ممثلي ٦ شركات فرنسية في مختلف المجالات الى مدينة الناصرية الأحد.

## إعلان إلى كافة أصحاب وشاغلي المحال التجارية والأسواق والباعة المتجولين في مدينة بغداد م / تنظيف من أجل بغداد أجمل وأنظف ..

واستناداً إلى الفقرة ثانياً من القرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٩٦ فقد تقرر قيامكم بتنظيف الشوارع التي تقع ضمنها العقارات والمواقع التابعة لكم ورفع ونقل النفايات والقمامة والمخلفات الناتجة عن أعمالكم واستعمالكم كافة والمفرزة والمتجمعة ضمنها وعلى نفقتكم الخاصة بإحدى الطرق التالية: أ. تكليف شركات أو جمعيات أو متعهدي تنظيف ويجري ذلك بالتنسيق مع الدائرة البلدية الواقعة ضمن الرقعة الجغرافية للمواقع التابعة لكم وبإشرافها.. ب. أية طريقة أخرى توافق عليها أمانة بغداد.. على أن تتم المباشرة بذلك خلال مدة (١٥) خمسة عشر يوم) من تاريخ هذا الإعلان وبخلافه ستقوم أمانة بغداد والبلديات التابعة لها بتنظيفها ورفع النفايات والقمامة والمخلفات منها واستيفاء كلفتها منكم.. عليه نهيب بكم الالتزام بما ورد في أعلاه ومراجعة الدوائر البلدية المختصة للتنسيق معها بخصوص ذلك..

شاكرين تعاونكم معنا..  
أمانة بغداد